وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليوم: الخميس

التاريخ: 2019-12-12

القبس
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

اختباراتهم تعقد بجامعة الكويت وسط رقابة مشددة

6900 متقدم لوظيفة خبير.. والاختيار يشمل 400

حمد السلامة

كشفت مصادر في وزارة العدل عن تقديم جملة حلول لتنفيذ حكم محكمة التمييز بشأن إنهاء خدمات 560 خبيراً سبق لهم التعيين في إدارة الخبراء، أبرزها تقديم الذين سيتم انهاء خدماتهم على الاختبارات مرة اخرى.

وكشفت المصادر لـ **القبس** أن انهاء خدمات الخبراء الذين يشملهم القرار لن تلغى درجاتهم الـ 560 في ديوان الخدمة المدنية ولن يتم استبدال درجات الخبراء الجدد بها.

إلى ذلك، تقدم 6900 مواطن راغب في العمل في إدارة الخبراء الى وظيفة خبير حتى يوم أمس.

وقالت مصادر انه سيعلن عن نتائج الدفعة الاولى بداية الاسبوع المقبل، بعد الانتهاء من تصحيح الاختبارات، لافتة إلى ان لجان التصحيح تعمل على قدم وساق لانهاء التصحيح والبدء باجراءات تعيين الخبراء الجدد بأسرع وقت تحسباً لتنفيذ حكم انهاء خدمات 560 خبيراً يشملهم حكم محكمة التمييز.

وبين ان الاختبارات عقدت في جامعة الكويت وسط رقابة مشددة بتوجيهات من وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الامة د. فهد العفاسي اضافة الى عدم دخول اي حالة الا بعد فحص جميع طلبات المتقدمين ومطابقتها للشروط.

ولفتت المصادر الى أن عدد من سيتم اختيارهم في وظيفة خبير قرابة 400 متقدم للوظيفة، وسيتم تعيينهم بعد اجتياز المقابلات الشخصية والدورات التدريبية، حيث ستشرف على آلية التوظيف لجنة برئاسة وكيل وزارة العدل ومديرين في الخبراء.

واوضحت المصادر ان تخصصي الهندسة المعمارية والمدنية انتهيا من تقديم اختباراتهما وسيتم اختبار تخصص الهندسة الميكانيكية في 17 الجاري اضافة الى اختبار تخصصات هندسة الكمبيوتر والكهرباء في 19 الجاري وتخصص المحاسبة في 21 من الشهر الجاري.

شروط التقديم للخبراء

- أن يكون المتقدم حاصلاً على شهادة بكالوريوس في الهندسة او المحاسبة.
- الا يزيد سن المتقدم على 40 عاماً.
- ان يجتاز الاختبار التحريري والمقابلة الشخصية.
- ان تقدم الطلبات في الفترة المحددة.
- يخضع المتقدمون لدورات تدريبية يعين بعدها كل من يجتازها بوظائف الخبراء.

مشروع مبنى إدارة الخبراء الجديد المزمع تسليمه الفترة المقبلة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-12-12	5	16665

الراي

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

أكدت أن عنصر المقابلة الشخصية يستحوذ على 80 في المئة

«الميزانيات» تدعو لإعادة النظر في معايير القبول بوظيفة محامي (ب) في «الفتوى والتشريع»

دعت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية إلى إعادة النظر في معايير القبول في وظيفة محامي (ب) في إدارة الفتوى والتشريع، التي يعتمد قياسها على الجانب الشخصي.

وناقشت اللجنة الحساب الختامي لإدارة الفتوى والتشريع عن السنة المالية المنتهية 2019/2018 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنها.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد، أن «الميزانيات» ناقشت سياسة ومعايير القبول في وظيفة محامي (ب) في إدارة الفتوى والتشريع، حيث تبيّن لها بأن عنصر المقابلة الشخصية يستحوذ على 80 في المئة من إجمالي نسبة القبول، وأن النجاح في الاختبار التحريري لا يدخل ضمن معايير التقييم، إنما يعد شرطا للدخول إلى المقابلة الشخصية.

وتشكل نسبة 20 في المئة المتبقية التقدير الدراسي وفقا للشهادة الجامعية، وتؤكد اللجنة ضرورة إعادة النظر في تلك المعايير التي يعتمد قياسها على الجانب الشخصي بتقليل نسبة المقابلة الشخصية إلى نسب معقولة.

وأشار إلى أنه تبيّن للجنة ووفقا لبيانات الحساب الختامي للسنة المالية 2019/2018 بأن الدولة تكبدت خسائر مالية بلغت نحو 23 مليون دينار بزيادة بلغت نسبتها 43 في المئة عن السنة المالية التي سبقتها نتيجة تنفيذ أحكام قضائية على الدولة، كما أشار ديوان المحاسبة في تقريره عن السنة المالية محل الفحص، إلى ضرورة ميكنة العمل في قطاع القضايا، حيث أدى عدم تطبيق ذلك لخسارة قضايا كلفت المال العام نحو 13 مليون دينار.

وأكدت اللجنة ضرورة تحديد المتسبب في خسارة تلك القضايا ومحاسبته، خاصة مع تنامي تلك المبالغ خلال السنوات الماضية، حيث بلغ تنفيذ الأحكام القضائية في السنة المالية 4 ملايين دينار فقط، إلى أن وصل المبلغ في تقديرات ميزانية السنة المالية 2020/2019 إلى نحو 85 مليون دينار، علما بأن اللجنة سبق لها تكليف ديوان المحاسبة بحث ذلك، وهي بصدد تكليفه بتحديث الدراسة.

وفي شأن مناقشة الحساب الختامي 2019/2018 لوحدة التحريات المالية، تبين للجنة بأن 43 في المئة من إجمالي بنود ميزانية الوحدة أجريت عليها مناقلات مالية، الأمر الذي يشير إلى عدم إجراء دراسات فنية ومالية ملائمة وكافية قبل تقدير مصروفاتها، وأكدت اللجنة ضرورة الإسراع بتفعيل مكتب التفتيش والتدقيق لما له من دور في ضبط الأمور المالية والإدارية، وضرورة الإسراع بشغل الوظائف الإشرافية حتى لا يؤثر ذلك سلباً على سير الأعمال في الوحدة.

> **النجاح في الاختبار التحريري لا يدخل ضمن معايير التقييم ويعدّ شرطا لدخول المقابلة الشخصية**

> **23 مليون دينار خسائر تكبدتها الدولة نتيجة تنفيذ أحكام قضائية**

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-12-12	4	14724

الراي

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

لجنة فحص الطعون في المحكمة أسقطت 9 منها

«الدستورية» ترفض الطعن بعدم أحقية المواطنة بقرض الزواج

| كتب أحمد لازم |

قضت لجنة فحص الطعون في المحكمة الدستورية أمس، برئاسة المستشار يوسف المطاوعة، برفض 9 طعون مختلفة على مجموعة قوانين، أبرزها بعدم أحقية المواطنات بقرض الزواج أسوة بالمواطنين، مؤكدة أن الزوج هو الملتزم بالاعباء المادية للزواج، ولا يوجد تماثل قانوني للزوج والزوجة في شأن المساواة بقروض الزواج.

كما قضت اللجنة برفض طعن مواطن طالب بعدم دستورية عقوبة كل من جاهر في الافطار في نهار رمضان، بغرامة لا تتجاوز 100 دينار وبالحبس مدة لا تجاوز شهرا او بإحدى هاتين العقوبتين، ورفض طعن دكتورة بعدم دستورية معادلة الشهادات الدراسية عبر الانتساب او المراسلة، الا بعد إعادة دراسة هذه الوحدات بالطرق المعهودة.

كما رفضت الطعن على عدم دستورية أحقية أعضاء وحدة التحريات المالية بالاطلاع على حسابات الافراد والكشف عنها، والتعدي على الحرية الشخصية والافتئات على السلطة القضائية في قضايا غسل الاموال وتمويل الارهاب، في شأن المواد من 16 الى 19 من الفصل الثاني المتعلق بوحدة التحريات المالية الكويتية من الباب الثاني من القانون 106/ 2013 في شأن مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب والمعدل بالقانون 24 /2016. والطعن بعدم دستورية المادة 244 من قانون الجزاء التي تنص على ان «كل من وضع النار عمدا في كوم من اكوام الحاصلات الزراعية، او في محصول من التبن او العشب او اشجار او فسائل او شجيرات نامية، او في مكان ليس مسكونا او معدا للسكنى، او في اي شيء اخر لم يرد النص عليه في المادة السابقة، سواء اكانت هذه الاشياء غير مملوكة لمن وضع النار او كانت مملوكة له، وترتب على ذلك حدوث ضرر للغير، يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تجاوز 375 دينارا او باحدى هاتين العقوبتين، حيث أكد الطاعن أن صياغة العبارة الواردة بهذا النص جاءت مشوبة بالغموض وعدم الوضوح، بما ينتفي معه التحديد الجازم

> **رفض طعن مواطن طالب بعدم دستورية عقوبة من جاهر بالإفطار في نهار رمضان**

لضوابط تطبيقها، ما ينطوي ذلك على الاخلال بالحق في المحاكمة المنصفة وبحق في الدفاع ويمثل إهدارا لمبدأ مشروعية التجريم والعقاب بالمخالفة للمادتين 32 و34 من الدستور.

كما قررت اللجنة رفض الطعن المقدم من الشركات في شأن عدم دستورية المادتين 4 و17 من اللائحة التنفيذية للقانون 46 /2006 في شأن الزكاة ومساهمة الشركات العامة والمقفلة في ميزانية الدولة، الصادرة بقرار وزير المالية 58 /207 وذلك لمخالفتها المواد 7 و18 و19 و20 و24 من الدستور. ورفض بعدم دستورية المادتين 91 و92 من قانون التأمينات الاجتماعية 61 /1976 المعدل بالقانون 127 /1992، على الرغم من ان المادتين تلابسهما شبهة عدم الدستورية، اذ فرض المشرع بموجبهما جزاءات مالية متعددة على صاحب العمل عن فعل واحد، بالاضافة الى إلزامه بدفع الاشتراكات الشهرية المستحقة عليه، وهو ما يتنافى مع قواعد العدالة التي يجب ان يقوم عليها نظام التأمين الاجتماعي يخالف المواد 7 و11 و22و24 و25 من الدستور.

وانتهت اللجنة برفضها الطعن الاخير بعدم دستورية القرار 10 /2005 والجداول المرفقة به والمعدل بالقرار 19 /2010 في شأن بدلات ومكافآت الموظفين الكويتيين بالادارة العامة للطيران المدني، وذلك فيما تضمناه من اغفال ادراج العاملين المدنيين بقسم المراقبة والربط الراداري بالادارة العامة لخفر السواحل، ومن بينهم المدعي ضمن المستحقين للبدلات والمكافآت المقررة للموظفين العاملين بادارة الملاحة الجوية بالادارة العامة للطيراتن مسمى وظيفة«مراقب رادار» وذلك بالمخالفة للمواد 7 و8 و29 و41 من الدستور.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-12-12	3	14724

الراي

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

حبس 4 سوريين وسعوديين زوّروا الجنسية الكويتية

| كتب أحمد لازم |

قضت محكمة الجنايات أمس، برئاسة المستشار أحمد الياسين، بحبس 4 متهمين سوريين وسعوديين 3 سنوات لكل منهم مع الشغل والنفاذ، في قضية تزوير الجنسية الكويتية.

وتتلخص تفاصيل القضية بما شهد به ضابط ادارة البحث والمتابعة في الادارة العامة للجنسية والجوازات، بأن تحرياته السرية دلت على ان المتهمين الأربعة اتفقوا مع المتهم الخامس المتوفى، وبناء على تحريضهم له، باستخراج اوراق ثبوتية كويتية مزورة لهم، مقابل مبلغ مالي من كل منهم. واضاف أن المتهمين قاموا بتسليم المتهم المتوفى صورهم الشخصية تنفيذاً لذلك الاتفاق، الامر الذي ترتب عليه قيام المتهمين الأربعة باستخراج بطاقتين مدنيتين وجوازات سفر كويتية مزورة باسمائهم، واستخدموا جوازي السفر الكويتيين المزورين في مغادرة البلاد من منفذ المطار، وقبل ذلك الاتفاق وفي غضون عام 2003 قام المتهم الاول بارتكاب جريمة تزوير في اجراءات استخراج مستخرجي قيد ميلاد مزورين لابنين وهميين، كما انه قام بارتكاب تزوير في اجراءات اضافة هذين الابنين الوهميين لملف الجنسية الكويتية الخاص به، بحيث املى على الموظفين المختصين ان لديه ابنين وقدم مستخرجي قيد الميلاد المزورين الخاصين بهما، ما ترتب عليه صدور شهادتين مزورتين باثبات الجنسية الكويتية لكل منهما. وأنهى أقواله بقيامه بضبط بطاقة مدنية كويتية مزورة، وجواز سفر كويتي مزور باسم «س.ع» لدى المتهم الرابع.

إرجاء تمويل «داعش» إلى 25 ديسمبر

8 يناير... الحكم في قضية «عتيج المسيان»

| كتب غانم السليماني |

قررت محكمة الجنايات، أمس، حجز قضية المغرد «عتيج المسيان» المتهم فيها 8 أشخاص، إلى 8 يناير المقبل للنطق بالحكم، مع استمرار حبس المتهم الأول.

وخلال الجلسة أمرت المحكمة بإخلاء القاعة من جميع الحاضرين، والسماح فقط لهيئة دفاع المتهمين، ومنع دخول أي شخص لا يحمل توكيلاً بذات القضية.

وطالبت هيئة دفاع المتهم الأول بإخلاء سبيله بأي ضمان تراه المحكمة.

وأسندت النيابة العامة إلى المتهمين الاول والثاني والثالث، بأنهم قاموا بغير إذن من الحكومة، بعمل عدائي ضد المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، بأن نشروا على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» عبر حساب «عتيج المسيان» التغريدات المبينة بالاوراق، والتي تضمنت عبارات وألفاظاً أساءت إلى تلك الدول، والتي من شأنها ان تعرض دولة الكويت لخطر قطع العلاقات السياسية معها.

كما انهم (بصفتهم) مستوطنين لدولة الكويت أذاعوا عمدا في الخارج أخبارا وبيانات وإشاعات كاذبة ومغرضة، حول الاوضاع الداخلية للبلاد، بان نشروا من خلال شبكة المعلومات الدولية الانترنت، بواسطة الحساب سالف البيان، في «تويتر» التغريدات المبينة بالاوراق، والتي تضمنت عبارات من شأنها إضعاف الثقة المالية للدولة وهيبتها واعتبارها، والإضرار بمصالحها القومية.

كما اسندت النيابة للمتهم الاول «عتيج المسيان» بانه أنشأ وشغل الحسابات الاخبارية، وهي: الاخبارية الخليجية، وسوالف نيوز، الضاحية الاخبارية، كويت تاون، اخبار الخليج العربي والمسيان بوست، عبر موقع «تويتر»، دون الحصول على ترخيص من وزارة الاعلام.

واسندت النيابة للمتهمين الرابع (مغرد) والخامس (مغرد) والسادس (محامي) و السابع (صحافي) و الثامن (موظف)، بانهم اشتركوا بطريقي الاتفاق والمساعدة مع المتهم الاول، بارتكاب الجريمة محل الوصف اولا بند 2، حال كونهم عالمين بنيته، بان اتفقوا معه على ارتكابها بإذاعة اخبار كاذبة ومغرضة حول الاوضاع الداخلية للبلاد، وساعدوه بان امدوه بالتسهيلات والمساعدات المادية والمعنوية والمعلوماتية موضوع العبارات والتغريدات المسيئة المبينة بالأوراق، لنشرها عبر حساب «عتيج المسيان» في «تويتر» والتي كان من شأنها إضعاف الثقة المالية للدولة وهيبتها واعتبارها، والاضرار بمصالحها القومية، فوقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق، وتلك المساعدات.

كما اسندت النيابة للمتهمين من الاول حتى السابع، بأنهم شرعوا في ابتزاز مال الغير، عن طريق اتهامهم بارتكاب جريمة او تهديد بارتكابها، بان اتفقوا على نشر ما يفيد اتهامهم بارتكاب وقائع فساد مالي وسياسي، بغية الحصول على أموال منهم، عبر حساب «عتيج المسيان» في «تويتر». كما انهم اشتركوا في اتفاق جنائي، الغرض منه ارتكاب الجرائم محل التهم السابقة واتخذوا العدة لذلك، على وجه لا يتوقع معه عدولهم عما اتفقوا عليه.

كما اسندت النيابة إلى جميع المتهمين أنهم اساءوا عمدا، استعمال وسائل الاتصالات الهاتفية، بارتكابهم للافعال موضوع التهم السابقة.

في سياق آخر، أرجأت محكمة الجنايات قضية تمويل تنظيم داعش الإرهابي، والمتهم فيها 4 كويتيين، الى 25 ديسمبر، لاستدعاء ضابط أمن الدولة وسماع شهادته.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-12-12	3	14724

إعدام مغتصب «طفلة البامبرز»

| القاهرة - من محمد صابر |

أسدلت مصلحة السجون المصرية الستار، على جريمة هزت مصر، في مارس من العام 2016، وهي التي عرفت بـ «اغتصاب طفلة البامبرز»، بتطبيق حكم الإعدام في ساعة مبكرة من صباح أمس، بحق إبراهيم.م مرتكب الجريمة، وتسليم جثمانه لأسرته، ليدفن في مقابرها، في محافظة الدقهلية، شمال دلتا مصر.

وكانت أسرة الطفلة جنا، وعمرها أقل من عامين قد اتهمت إبراهيم، بالاعتداء الجنسي على الطفلة، بعد اختطافها من أمام منزلها واغتصابها في حجرة مهجورة، وتركها تنزف وفر هارباً.

ورحبت مؤسسات حقوقية وقانونية وأخرى معنية بحقوق الطفل، بتنفيذ حكم الإعدام، كونه يردع من تسوّل له نفسه هذا الفعل.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-12-12	32	14724

السياسة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

هجوم عنيف للنائب حبيش على القاضية عون: فاسدة وميليشياوية

■ بيروت ـ "السياسة": شنّ النائب هادي حبيش هجومًا قويًّا على النائب العام الإستئنافي في جبل لبنان القاضية غادة عون، بعد توقيف الأخيرة مديرة عام هيئة ادارة السير هدى سلوم بجرم تقاضي رشوة وصرف نفوذ.

ودخل النائب حبيش قصر العدل في بعبدا، أمس، حيث مكتب القاضية عون مع مجموعة من الشباب، متّهمًا إيّاها بالفساد، ومطالبًا بإحالتها الى التحقيق. وبصوت غاضب، أكّد حبيش، أنّه "لن يخرج من المبنى قبل الذهاب مع القاضية عون الى التفتيش القضائي"، وقال أن "عون تريد التشبيح بالسياسة".

ووصلت قوة من فوج المجوقل في الجيش الى قصر بعبدا بعد الاشكال الذي قام به النائب حبيش امام مكتب القاضية عون ورفضه السماح لها بمغادرة مكتبها.

وأشار النائب حبيش، إلى أن "مديرة هيئة السير هدى سلوم كانت عند القاضية عون بصفة شاهد وليس لديها الحق بالادعاء عليها للمدير العام لأنها بحاجة إلى إذن، وتم توقيفها بشكل ميليشياوي من دون إذن من وزيرة الداخلية".

واضاف "استدعت عون هدى سلوم وقالت لها إن هناك معلومات تفيد أن السائق لديك يتلقى الرشاوى فردت سلوم إذا ثبت أنه يرتشي فليتم توقيفه، ولكن ما دوري في الموضوع؟ فردت عون أن السائق الخاص لديك قال لمعقب معاملات إنه بحاجة لخضار وفاكهة للمديرة العام، فردت سلوم قائلة أنا لم يصلن أي شيء وإذا أخذ الرشوة على اسمي فلتستدعه، ليس لدي خبر بالموضوع، فردت عون قائلة أنت كاذبة وموقوفة بكل بساطة".

وشدد على أن توقيف أي موظف يحتاج إلى إذن من رؤسائه فكيف بالأحرى مدير عام في الدولة، وتساءل ما هي جريمة المدير العام أن السائق لديها مرتشي؟

وأكد حبيش أن هذا التوقيف سياسي بامتياز لأنه ليس لديها الحق في القانون، هذا وتم نقل الملف من النيابة العامة في الدولة إلى مديرية أمن الدولة.

وفيما عقد مجلس القضاء الأعلى، أمس، جلسة استثنائية لبحث تداعيات ما جرى في قصر عدل بعبدا، أعلن النائب حبيش اثر مغادرته قصر العدل، أنه سيتوجه الى نقابة المحامين، ثم الى مدعي عام التمييز القاضي غسان عويدات لمتابعة ملف المديرة العامة لهيئة السير هدى سلوم، والتي هي موكلته، والقرار الذي اتخذته القاضية غادة عون.

وغرد النائب نهاد المشنوق، قائلا: "شهادة للتاريخ، المدير العام هدى سلوم من أدقّ وأنزه الموظفين في الدولة اللبنانية، وما جرى من تجاوز للقواعد القانونية في استدعاء مدير عام إلى التحقيق من دون إذن خطيّ من الوزير المعني، ليس مسألة عابرة".

وتابع: "وعلى وزير العدل أن يتخذ الإجراءات اللازمة لوضع الأمور في نصابها، وإلا فلا قضاء عادل، ولا دولة قادرة. وتحية إلى الزميل هادي حبيش". وعلق وزير الدولة لشوون رئاسة الجمهورية في حكومة تصريف الاعمال سليم جريصاتي على هجوم النائب حبيش على مكتب القاضية غادة عون في قصر العدل في بعبدا، بعد توقيف الأخيرة مدير عام هيئة ادارة السير هدى سلوم بجرم تقاضي رشوة وصرف نفوذ. وقال في تغريدة عبر "تويتر": "نائب خدماتي من الماضي المستقبلي يتهدد نائبًا عامًا استثنافيًا في عقر دائرته ويكيل الاتهامات علنًا، وينادي في الوقت ذاته باستقلالية السلطة القضائية! حقًا انه لمستقبل واعد!".

ونشر النائب زياد أسود في تغريدة على حسابه عبر "تويتر"، فيديو للهجوم الذي قام به النائب هادي حبيش على القاضية غادة عون من أمام مكتبها، بعد توقيف الأخيرة مدير عام هيئة ادارة السير هدى سلوم بجرم تقاضي رشوة وصرف نفوذ.

وعلق على الفيديو بالقول: "عندما يكون شريك في سمسارات ومناقصات ومخالفات وفجأة يظر المتضرر وفريقه وشريكه وتسألون أين الفساد ومن ومع من؟". وأضاف، "الفساد واضح جدا ولا لبس فيه ولكن التعرض للقضاء بالفجور لا يخدم قضية اللبناني المنهوب و يسيء إلى صورة القضاء".

وأحالت القاضية عون، ملف المدير العامة لهيئة إدارة السير هدى سلوم على قاضي التحقيق الأول في بيروت جورج رزق.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-12-12	16	18216

القبس

مقالات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

حق التقاضي مكفول

د. فيصل أحمد الحيدر

فرحة سريعة حصلت في أروقة محكمة قصر العدل على وجه التحديد، والمحاكم الأخرى، وتبشر المتقاضين والمحامين بشأن عرض أسماء المتخاصمين ورقم القضية والرقم الآلي المتعلق بكل قضية على حدة، على جميع الشاشات الالكترونية الموجودة بمحاكم دولة الكويت. إلا أن تلك الفرحة لم تدم، وسرعان ما اختفت أسماء الخصوم سواء كمدعين أو مدعى عليهم، أو مستأنفين أو مستأنف ضدهم، وبقي فقط عرض أرقام القضايا المتداولة والرقم الآلي في هذا الشأن على الشاشات الالكترونية سالفة البيان.

إلا أنه قد عاد الحال على ما كان عليه في الأعوام السابقة، وتم ولله الحمد والمنة، بعرض أسماء الخصوم وأرقام القضايا على جميع الشاشات الالكترونية سالفة البيان.

وأصبح جميع الخصوم، سواء كمدعين أو مدعى عليهم، أو مستأنفين أو مستأنف عليهم، أو كمحامين بكل سهولة ويسر، يمكنهم معرفة مكان وجود دعواهم المتداولة. مما يتحقق معه أولا: مبدأ الشفافية وسهولة معرفة القضية المطروحة أمام القضاء العادل والنزيه، وثانيا: ممارسة حق التقاضي الذي كفلته المادة 166 من الدستور الكويتي بالنص صراحة، بأن حق التقاضي للناس جميعا، واحترام حق الأفراد لمعرفة وجود القضية ورقمها سواء المرفوعة منهم أو عليهم، ومعرفة أيضا اسم أمين سر الجلسة لمراجعته، وذلك جميعا مدون أمام الشاشات الالكترونية سالفة البيان، والمعدة لذلك الشأن.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-12-12	10	16665

وفيـــات

الوفيات

● **حسن إبراهيم محمد حسين الفيلكاوي، 35 عاما، (شيع)**، رجال: العدان، ق1، ش102، م17، مقابل جمعية العدان رقم 3، تلفون: 60908009، 67090402، نساء: جنوب السرة (السلام)، ق5، ش509، م1، تلفون: 99590456.

● **بدر يوسف سيد عبدالمحسن الرفاعي، 31 عاما، (شيع)**، رجال: الشامية، ديوان الرفاعي، تلفون: 90973837، نساء: البدع، ق1، ش15، م6.

● **خالد محمد كرم صرخوه، 58 عاما، (شيع)**، رجال: الرميثية، مسجد مقامس، تلفون: 51555120، نساء: الرميثية، حسينية ام البنين.

● **راشد سالم صالح الهويدي، 79 عاما، (شيع)**، رجال: الفيحاء، ق2، ش24، م4، تلفون: 97822800، نساء: فهد الأحمد، ق1، ش108، م9.

● **طيبة صقر غانم القضيبي، 71 عاما، (شيعت)**، رجال: الدعية، ق1، شارع الدعية، م6، ديوان القضيبي، تلفون: 66676115، 51199113، نساء: ضاحية مبارك العبدالله الجابر، ق1، ش117، م8، تلفون: 99070376، 25398282.

● **وفيقه ناصر سليمان المديهيم، أرملة/فهد سعد فهد العميره، 72 عاما، (شيعت)**، رجال: السرة، ق6، شارع حمد حسين الرومي، م57، تلفون: 97880101، نساء: القادسية، ق7، ش77، م10، تلفون: 97241444.

● **احمد عبدالرضا حسين حسين، 58 عاما، (شيع)**، بنيد القار، حسينية عاشور، تلفون: 99041914، 55668000.

● **مريم باقر جعفر العوضي، أرملة/عبدالله محمد أمين العوضي، 84 عاما، (شيعت)**، رجال: الدعية، ديوان العوضي، تلفون: 50022222، نساء: الدسمة، ق1، ش14، م3.

● **معصومة شاكر أحمد، أرملة/عبدالكريم محمود آغائي عوض بهبهاني، 84 عاما، (تشيع التاسعة من صباح اليوم)**، رجال: الدسمة، مسجد النقي، تلفون: 99251119، 66730999، نساء: الدسمة، ق4، ش43، م27، تلفون: 99680326، (العزاء ابتداء من عصر اليوم).

«إنا لله وإنا إليه راجعون»